الإملاء
وأثره في ضبط الرواية

د. محمد عيد محمود الصاحب
أستاذ مساعد - قسم أصول الدين
كلية الشريعة - الجامعة الأردنية

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده تعالى ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، وبعد:

قام المسلمون بواجب السنة المشرفة على الوجه الأكمل، فحفظوها في الصدور والسطور، ونقلوها نقلاً دقيقاً محرراً، ووضعوا لها من الضوابط والقوانين؛ ما يميز المقبول من المردود منها، وجعلوا لها من أنواع العلوم ما يدعو المرء إلى الإعجاب والإكبار لحجم العمل الذي قاموا به، ودقة القواعد التي وضعوها.

وربما ظن البعض من العلماء والباحثين؛ أن الأحاديث النبوية نقلت في معظمها مشافهة، غير أن المتتبع لحركة كتاب الحديث الشريف؛ التي بدأت في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، وزادت بعده باطراد؛ يلحظ أن كتاب الحديث زاد بصورة كبيرة، وأن نقله بالإملاء شاع وانتشر بصورة واسعة.

ومعلوم أن كتاب الحديث؛ كان له أثر واضح في حفظ الحديث وضبطه. والإملاء بخاصة؛ كان له أبلغ الأثر في صيانته من التصحيف والتحريف. والمطلع على ضوابط الإملاء والاستملاء، يطمئن ويثق وثوقاً تاماً بسلامة القواعد التي وضعها المدحثون لنقل الحديث، وتبليغه كما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم.

والغرض من هذا البحث، هو إظهار حركة الإملاء والاستملاء كطريق من طرق نقل الحديث، وبيان أن هذا الطريق هو أعلى طرق التحمل والأداء؛ مما جعل العلماء يبذلون عنايتهم له، ويحرصون عليه، ويحثون الحفاظ على الأخذ به وعقد المجالس له، والغرض الثاني هو توضيح أثر هذا الطريق على رواية الحديث

وضبطه.

وقد قسمت البحث بعد المقدمة إلى خمسة مطالب وخاتمه.

المطلب الأول : ويشتمل على مجموعة من التعريفات.

المطلب الثاني : تاريخ الإملاء وتطور منهج نقل الحديث به.

المطلب الثالث : منزلة الإملاء بين طرق التحمل والأداء.

المطلب الرابع : أثر الإملاء في رواية الحديث وضبطه.

المطلب الخامس: أمثلة ونماذج من الإملاء وكتب الأمالي.

الخاتمة: وتشتمل على نتائج البحث والتوصيات.

المطلب الأول

تعريفات

أولاً: الإملاء:

الإمْلاءُ والإمْلالُ على الكاتب واحد [1]، يقال أمْلَيْتُ الكتابَ إمْلاءً، وأمْلَلْتُ إملالاً، جاء بهما القرآن جميعاً، قال الله عز وجل: ﴿فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ﴾ [2]، فهذا من أمَلَّ، وقال جَلَّ ثناؤه ﴿فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ﴾ [3]، فهذا من أمْلَى، فيجوز أن يكونا لغتين بمعنى واحد، ويجوز أن يكون أصلَ أمْلَيْتُ أمْلَلْتُ، فاستثقلوا الجمع بين حرفين على لفظ واحد، فأبدلوا من أحدهما ياءً.

قال الفراء: «أمللت لغة أهل الحجاز وبني أسد، وأمليت لغة بني تميم وقيس» [4]

ويأتي الإملاء بمعنى الإمهال والتأخير وإطالة العمر [5]، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: (إن الله ليملي للظالم). متفق عليه [6].

---

(١) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، مادة ملا، م٢٠، ص١٦٠

(٢) البقرة: آية ٢٨٢.

(٣) الفرقان، آية ٥.

(٤) النحاس، أحمد بن محمد، صناعة الكتاب، دار العلوم العربية، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م بيروت، ص١١٥.

(٥) ابن منظور، لسان العرب، م٢٠، ص١٥٩.

(٦) البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، المطبعة الميمنية، ١٣١٣هـ، القاهرة، كتاب التفسير، باب قوله: ﴿وكذلك أخذ ربك إذا أخذ القرى وهي ظالمة إن أخذه أليم شديد﴾ م٦، ص٨٢ ومسلم بن الحجاج النيسابوري، الجامع الصحيح، ومعه شرح النووي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، كتاب البر والصلة، باب تحريم الظلم، م١٦، ص١٣٧.

وأملى للبعير في القيد: أرخى ووسع فيه، وأملى له في غيه: أطال، وأملى عليه الزمن: أي طال عليه، وأملى له: أي طوله له وأمهله[1]، وأمليت الكتاب على فلان: أطلت قراءتي عليه في الحروف؛ حتى يفهمها ويكتبها[2].

ويجوز أن يكون أمللت من أمل، إذ طال[3].

والله يملي من يشاء: أي يؤجله في الخفض والسعة والأمن[4].

وذكر الكتاني -رحمه الله- أن الإملاء من وظائف العلماء قديماً خصوصاً الحفاظ من أهل الحديث، في يوم من أيام الأسبوع يوم الثلاثاء أو يوم الجمعة[5]

ثانياً: الاستملاء:

هو طلب الإملاء بقول المستملي للشيخ المملي: من حدثك أو من ذكرت رحمك الله، أو هو طلب التلميذ من شيخه أن يملي عليه حديثه أو بعض حديثه.

قال ابن منظور: «استمليته الكتاب: سألته أن يمليه عليّ»[6]

فالاستملاء وظيفة المستملي، حيث يبلغ عن المملي ما يحدث به.

ثالثاً: المملي:

هو العالم أو الحافظ الذي يملي على من حضر مجلس العلم موضوعاً ما، من حفظه أو من كتاب.

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، م٢٠، ص١٦٠.
(٢) النحاس، صناعة الكتاب، ص ١١٥
(٣) النحاس، صناعة الكتاب، ص١١٦.
(٤) ابن منظور، لسان العرب، م٢٠، ص١٦٠.
(٥) الكتاني: محمد بن جعفر، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٤، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ص١٥٩.
(٦) ابن منظور، لسان العرب، م٢٠، ص١٦١.

رابعاً : المستملي:

هو الذي يطلب الإملاء من العالم أو الحافظ ، ويبلغ لفظ المملي بصوته لمن بعد ولم يفهم.

قال الزبيدي: «ومنه المستملي: للذي يطلب إملاء الحديث من شيخ»[1]

خامساً : الأمالي:

هو ما يكتبه التلاميذ ويجمعونه مما يمليه العالم، أو الشيخ الحافظ من حفظه أو من كتاب في مجالس معينة، في أيام محددة.

جاء في كشف الظنون ما نصه: «الأمالي: هو جمع الإملاء، وهو أن يقعد عالم وحوله تلامذته بالمحابر والقراطيس، فيتكلم العالم بما فتح الله سبحانه وتعالى عليه من العلم، ويكتبه التلامذة، فيصير كتاباً ويسمونه الإملاء والأمالي»[2].

وجاء في كتاب الذريعة للطهراني ما نصّه: « الأمالي: عنوان لبعض كتب الحديث -غالباً- وهو الكتاب الذي أدرج فيه الأحاديث المسموعة من إملاء الشيخ، عن ظهر قلبه أو عن كتابه، والغالب عليه ترتيبه على مجالس السماع»[3].

وهناك تسميات أخرى للأمالي، فيطلق عليه: «المجالس»[4] ويطلق عليه: «عرض المجالس»[5] وعلماء الشافعية يسمّون مثله: «التعليق»[6].

---

(١) الزبيدي: محمد مرتضى، تاج العروس، دار صادر، بيروت، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م، مادة ملا، م١، ص٣٤٧

(٢) حاجي خليفة، مصطفى بن عبدالله، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، وكالة المعارف الجليلة، استنبول، تركيا، ١٣٦٠هـ/ ١٩٤١م، م١، ١٦١.

(٣) الطهراني: آقايزرك، الذريعة إلى تصانيف الشيعة، م٢، ص٣٠٥، نقلاً عن مقدمة كتاب أمالي الطوسي لمحمد صادق بحر العلوم ، مطبعة النعمان، بغداد، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م م١ ص٤٠.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق.

(٦) حاجي خليفة، كشف الظنون، م١ ص١٦١.

وفرّق الأستاذ المحقق عبدالسلام هارون -رحمه الله- بين الأمالي والمجالس وبيّن أن هناك فرقاً دقيقاً بين هذين اللفظين في أصل استعمالهما، وأن كلاً منهما مظهر لما كان يدور من تدوين لأقوال العلماء والمتصدرين للتعليم فقال: «أما الأمالي، فكان يمليها الشيخ أو من ينيبه عنه بحضرته، فيتلقفها الطلاب بالتقييد في دفاترهم، وفي هذا يكون الشيخ قد أعدّ ما يمليه، أو يلقي إلى الطلبة ما يشاء من تلقاء نفسه. وأما المجالس فتختلف عن تلك بأنها تسجيل كامل لما كان يحدث في مجالس العلماء، ففيها يلقي الشيخ ما يشاء من تلقاء نفسه، وفيها كذلك يسأل الشيخ فيجيب، فيدون كل ذلك فيما يسمى مجلساً»[1].

المطلب الثاني

تاريخ الإملاء وتطوّر منهج نقل الحديث به

يعد الإملاء سنّة من سنن النبي -صلى الله عليه وسلم- وفعلاً من أفعاله، فهو صلى الله عليه وسلم أوّل من أملى، وأوّل من عقد مجالس الإملاء، حيث كان يملي ما يتنزل من الكتاب العزيز على كتاب الوحي، ويملي الكتب إلى الملوك والأمراء، كما كان يملي ما تقتضيه الظروف والأحوال، كإملائه كتاب المصالحة يوم الحديبية[2].

قال السمعاني: «وأمثال هذه الكتب كثيرة، لو ذكرناها لطال الكتاب، والمقصود أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يملي الكتب على كتابه رضي الله عنهم»[3]

---

(١) هارون: عبدالسلام، مقدمة شرح وتحقيق مجالس ثعلب، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٣٧٥هـ/١٩٥٦م، م١ ص٢٣.

(٢) انظر: البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الجهاد، باب المصالحة على ثلاثة أيام، م٤، ص١٠٨، وكتاب المغازي، باب عمرة القضاء، م٥ ص١٥٦، وانظر: مسلم: الجامع الصحيح، كتاب الجهاد، باب صلح الحديبية، م١٢، ١٣٥.

(٣) السمعاني: عبدالكريم بن محمد، أدب الإملاء والاستملاء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، ص١٣

وكان النبي -صلى الله عليه وسلم- قد سمح لبعض أصحابه في بعض المجالس؛ بكتابه الحديث بين يديه، كسماحه لعبدالله بن عمرو بن العاص -رضي الله عنهما- أن يكتب عنه الحديث.

وبعد النبي -صلى الله عليه وسلم- أملى بعض الصحابة الحديث على طلابهم، كما كتب غير واحد من التابعين عن كثير من الصحابة، ويشهد لذلك:

أن واثلة بن الأسقع -رضي الله عنه- كان يملي على الناس الأحاديث وهم يكتبونها بين يديه [1]

وروى الشيخان [2] عن وراد مولي المغيرة بن شعبة، أن المغيرة -رضي الله عنه- أملى عليه حديثاً كتب به إلى معاوية -رضي الله عنه- يقول فيه: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول إذا قضى الصلاة: لا إله إلا الله وحده لا شريك له . . . الحديث.

وورد عن سعيد بن جبير قال: «كان ابن عباس يملي علي في الصحيفة حتى أملأها، وأكتب في نعلي حتى أملأها[3].

وروى الإمام أحمد [4] عن أبي سبرة قال: كان عبيد الله بن زياد يسأل عن الحوض حوض محمد صلى الله عليه وسلم، وكان يكذب به بعد ما سأل أبابرزة، والبراء بن عازب، وعائذ بن عمرو، ورجلاً آخر، وكان يكذب به، فقال

---

(١) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الجامع لأخلاق الراوي، وآداب السامع، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩١م م٢، ص٥٦، والسمعاني، آدب الإملاء، ص١٣، والسخاوي، محمد بن عبدالرحمن، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م م٢، ص٣٣٤.

(٢) انظر: البخاري، الجامع الصحيح، كتاب القدر، باب لا مانع لما أعطى الله، م٨، ص١٣٧، ومسلم: الجامع الصحيح، كتاب المساجد، باب استحباب الذكر بعد الصلاة، م٥، ص٩٠.

(٣) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تقييد العلم، تحقيق يوسف العش، المعهد الفرنسي للدراسات العربية، دمشق ١٩٤٩م، ص١٠٢

(٤) أحمد بن حنبل، المسند، دار صادر، بيروت، م٢، ص١٦٢، ١٦٣، ١٩٩.

أبوسبرة: أنا أحدثك بحديث فيه شفاء هذا، إن أباك بعث معي بمال إلى معاوية، فلقيت عبدالله بن عمرو فحدثني مما سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكتبت بيدي فلم أزد حرفاً ولم أنقص حرفاً، حدثني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (إن الله لا يحب الفحش، أو يبغض الفاحش والمتفحش).

ثم إن الإملاء في عصر التابعين ومن جاء بعدهم زاد وانتشر، حتى أصبح من الأمور التي يحرص عليها طلبة العلم، ويعتني بها العلماء، ويظهر ذلك من كثرة أسماء المملين من الحفاظ المتقنين، وكثرة الأخبار الواردة في ذلك.

قال الكتاني: «وقد كان هذا في الصدر الأول فاشياً كثيراً، ثم ماتت الحفاظ وقل الإملاء».[1]

وتوصل الدكتور محمد مصطفى الأعظمي؛ من خلال دراسته لتاريخ تدوين الحديث إلى أن منهج الإملاء كان شائعاً بكثرة بين أوساط المحدثين منذ القرن الثاني[2]، وأنه طغى على قراءة الكتب على الشيوخ منذ بداية القرن الثالث الهجري[3].

ومما يؤكد اتساع حركة الإملاء، قيام العلماء بوضع الضوابط للإملاء والاستملاء، وتفصيل الآداب اللازمة للمملي والمستملي، وإفراد أبواب أو مصنفات خاصة بذلك، كالأبواب التي عقدها الخطيب البغدادي المتوفى سنة (٤٦٣هـ) في كتابه الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، وككتاب أدب الإملاء والاستملاء للسمعاني المتوفى سنة(٥٦٢هـ) الذي يقول في مقدمته: «سألتني يا أخي رعاك الله وحفظك عن أدب الإملاء والاستملاء، وما يحتاج إليه المملي والمستملي من التخلق بالأخلاق السنية، والاقتداء بالسنن النبوية، وشرطت على أن يكون مختصراً، فإن الهمم قاصرة، وأعلام الحديث مندرسة، والرغبات فاترة،

---

(١) الكتاني، الرسالة المستطرفة، ص١٥٩

(٢) الأعظمي، محمد مصطفى، دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، جامعة الرياض، الرياض، ١٣٩٦هـ ص٣٥٩

(٣) المصدر السابق، ص٣٥٢

فاستخرت الله سبحانه وتعالى وشرعت في جمعه . . »[1]

وله -أي السمعاني- كتاب آخر سماه: « طراز الذهب في أدب الطلب» استوفى فيه الفصول الخاصة بطلب الحديث والإملاء[2] .

وقد بقي أمر الإملاء شائعاً حتى ابن الصلاح، المتوفى سنة(٦٤٣هـ) حيث ضعف بعده، ولم يكن له أثر واضح، مما دعى الذهبي المتوفى سنة (٧٤٨هـ) إلى القول ؛ بأن الإملاء قد عدم في أيامه[3] ، ولكن السخاوي ذكر أن أبا الحجاج يوسف بن عبدالرحمن المزي المتوفى سنة(٧٤٢هـ) قام بالإملاء[4] ، مما يدل على أن الإملاء لم ينقطع في عصر الذهبي، بل كان موجوداً بصورة نادرة غير مشتهرة؛ تختلف عن العصور التي سبقته.

وأشار السخاوي إلى أن تاج الدين عبدالوهاب السبكي، المتوفى سنة (٧٧١هـ) حاول الإملاء دون أن يذكر شيئاً من إملائه[5] .

ثم جاء الحافظ العراقي -رحمه الله- فجدده بعد ضعف وانقطاع، وافتتحه سنة (٧٩٦هـ) ، وأملى أربعمائة مجلس وبضعة عشر مجلساً إلى سنة موته، سنة (٨٠٦هـ) وكذا أملى في زمنه شيئاً يسيراً، سراج الدين عمر بن علي بن الملقن، المتوفى سنة(٨٠٤هـ) ثم أملى ابن الحافظ العراقي ولي الدين أحمد بن عبدالرحيم إلى أن مات سنة (٨٢٦هـ) ستمائة مجلس وكسراً.

وأملى بعده الحافظ ابن حجر العسقلاني -رحمه الله- المتوفى سنة (٨٥٢هـ) أكثر من ألف مجلس [6] وبعد ابن حجر، أملى الحافظ السخاوي -رحمه الله-

---

(١) السمعاني ، أدب الإملاء ، ص١

(٢) المصدر السابق، ص١٨٠ .

(٣) الذهبي، محمد بن أحمد، الموقظة في علم مصطلح الحديث، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، سوريا، ط١، ١٤٠٥هـ، ص٦٧

(٤) السخاوي ، فتح المغيث، م٢ص٣٣٥.

(٥) المصدر السابق.

(٦) السيوطي ، أبوالفضل عبدالرحمن، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق عرفات العشا حسونة، دار الفكر، بيروت ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، ص٣٢٦،

المتوفى سنة(٩٠٢هـ) ، أملى بمكة والقاهرة ، وبلغ عدد ما أملاه إلى وقت تصنيفه فتح المغيث نحو الستمائة مجلس [١] كما أملى السيوطي -رحمه الله- المتوفى سنة(٩١١هـ) ما مجموعة مائة مجلس وثلاثين مجلساً [٢]

قال الشيخ أحمد شاكر : «وقد رأيت بعض أمالي الحافظ ابن حجر محفوظة في بعض المكاتب ويا ليتنا نجد من يطبعها وينشرها على الناس» [٣]

وبعد الحافظين السخاوي والسيوطي -رحمهما الله تعالى- انقطعت سنة الإملاء مدة طويلة إلى أن أحياها محمد مرتضى الزبيدي ، المتوفى سنة(١٢٠٥هـ) .

قال الشيخ أبوغدة : «وقد كانت سنة الإملاء انقطعت بموت الحافظ ابن حجر وتلاميذه ، كالحافظين السخاوي والسيوطي ، وبهما ختم الإملاء ، فأحياه المترجم- أي الزبيدي- بعد مماته ، ووصلت أماليه إلى نحو أربعمائة مجلس ، كان يملي في كل اثنين وخميس فقط ، وقد جمع ذلك في مجلدات ، ولكني بعد البحث لم أظفر بها إلى الآن» [٤] .

المطلب الثالث

منزلة الإملاء بين طرق التحمل والأداء

من المعلوم أن طرق نقل الحديث وتحمله ثمانية ؛ أرفعها وأعلاها عند الأكثرين من المحدثين وغيرهم ؛ السماع من لفظ الشيخ ، سواء حدث من حفظه أو

=والسخاوي، فتح المغيث، م٢ ,٣٣٥.

(١) السخاوي ، فتح المغيث، م٢، ص٣٣٥.

(٢) السيوطي، تدريب الراوي، ص٣٢٦.

(٣) شاكر، أحمد محمد، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، ومعه اختصار علوم الحديث لابن كثير، دار الكتب العلمية، بيروت ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، ص١٤٩.

(٤) أبوغدة، عبدالفتاح، مقدمة بلغة الأريب في مصطلح اثار الحبيب للزبيدي، طبع مع كتاب قفو الأثر في صفوة علوم الأثر لابن الحنبلي، مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب ،سوريا، ط٢، ١٤٠٨هـ ص١٥٨.

من كتابه[1]

ويقسم السماع إلى قسمين:

١ - إملاء: أي تحديث مع إملاء له.

٢ - غير إملاء: أي تحديث من غير أن يكون معه إملاء.

والإملاء أعلى مراتب الرواية، وهو أعلى من السماع من غير إملاء، وذلك بسبب أن الإملاء؛ هو سماع وزيادة، أو تبليغ وكتابة، ولا يخفى ما للكتابة من أثر في صون الحديث، وحمايته من الزيف والتحريف.

قال السخاوي: «أعلى وجوه الأخذ للحديث، وتحمله عن الشيوخ عند المعظم من المحدثين وغيرهم؛ السماع من الشيخ، من كتابه أو من حفظه، إملاء أو غير إملاء؛ في صورة الحفظ والكتاب؛ لكنه في الإملاء أعلى لما يلزم منه من تحرير الشيخ والطالب؛ إذ الشيخ مشتغل بالتحديث والطالب بالكتابة عنه؛ فهما لذلك أبعد عن الغفلة، وأقرب إلى التحقيق وتبيين الألفاظ، مع جريان العادة بالمقابلة بعده»[2]

وقال السيوطي: «والإملاء أعلى من غيره؛ وإن استويا فى أصل الرتبة»[3]

ونظم الحافظ السلفي[4] في الإملاء وعلو شأنه شعراً، فقال:

---

(١) النووي، يحيى بن شرف، التقريب، ومعه شرح السيوطي تدريب الراوي، تحقيق عرفات العشا حسونة، دار الفكر، بيروت ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م، ص٢٣٥، والعراقي، عبدالرحيم بن الحسين، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، تحقيق وتعليق محمود ربيع، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م، ص١٨٢، السخاوي، فتح المغيث، م٢، ص١٨.

(٢) السخاوي، فتح المغيث، م٢ ص١٨، ١٩.

(٣) السيوطي، تدريب الراوي، ص٢٣٥.

(٤) الحافظ السلفي: هو أبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم الأصبهاني الحرواني نسبة إلى جده أحمد الذي كان يلقب بسلفه. انظر: ابن العماد الحنبلي، أبو الفلاح عبدالحي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، مكتبة

واظب على كتب الأمالي جاهدا . . من ألسن الحفاظ والفضلاء
فأجمل أنواع السماع[1] بأسرها . . ما يكتب الإنسان في الإملاء[2]

وقد تعرض العلماء في هذا الموضوع لمجموعة مسائل هي:

المسألة الأولى : حكم رواية من سمع الحديث من المستملي:

اختلف العلماء في حكم رواية من سمع الحديث من المستملي، ولم يسمعه من الشيخ المملي، هل يجوز له رواية ذلك عن المملي؟

للعلماء في هذه المسألة رأيان:

الأول : رأي المجوزين الذين قالوا بجواز إسناد الرواية إلى المملي، وهو رأي جماعة المتقدمين وغيرهم[3].

واستدل أصحاب هذا الرأي بأدلة منها:

١ - ما ورد عن سفيان بن عيينة، أن أبا مسلم المستملي قال له: «إن الناس كثير لا يسمعون! قال: تسمع أنت؟ قال: نعم. قال: فأسمعهم»[4]

٢ - وعن الأعمش سليمان بن مهران قال: « كنا نجلس إلى إبراهيم[5]

القدسي، القاهرة، ١٣٥٠هـ، ص٤٠، ص٢٥٥.

(١) هكذا وردت في أدب الإملاء للسمعاني بلفظ(السماع)، وفي كتاب الاقتراح لابن دقيق العيد بلفظ (الحديث)، وفي كتاب فتح المغيث للسخاوي، بلفظ (العلوم).

(٢) انظر: السمعاني، أدب الإملاء، ص١٢، السخاوي، فتح المغيث،م٢ ص٣٣٣، وابن دقيق العيد، تقي الدين، الاقتراح في بيان الاصطلاح، دار الكتب العلمية، بيروت، ص٣٧.

(٣) النووي، يحيى بن شرف، إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق، دار البشائر الإسلامية، بيروت،ط٢، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م، ص١٢٧.

(٤) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي،الكفاية في علم الرواية، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، سنة ١٣٥٧هـ، ص٧١.

(٥) إبراهيم: هو ابن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي، أبو عمران الكوفي المتوفى سنة٩٦هـ.

فتتسع الحلقة، فربما يحدث بالحديث فلا يسمعه من تنحى عنه، فيسأل بعضهم بعضاً عما قال، ثم يروونه وما سمعوه منه»[1]

وقد بين القاضي عياض -رحمه الله- أن هذا الرأي يقوم على التسهيل والمسامحة، فقال: «ذهب كثير من المحدثين من الصدر الأول فمن بعدهم من طوائف من الفقهاء إلى ترك التشديد في الأخذ، والمسامحة، والبناء فيه على التسهيل، وما أراهم ذهبوا في ذلك إلا بناء على صحة الإجازة، وأن الحضور من الشيخ والإعلام بأن هذا الكتاب روايته؛ مقنع في الأداء والنقل، ثم جاءت بعد ذلك القراءة والسماع قوة وزيادة كالمناولة، وإلا فالتحقيق ألا يحدث أحداً إلا بما حقق، ولا يخبر إلا بما يتيقن»[2]

ثم قال: «وعلى هذا تسامح الشيوخ في مجالس الإملاءات، وتبليغ المستملين عن الشيخ لمن بعدهم، وتذكير السامعين بعضهم من بعض»[3]

وكان ابن الصلاح قد وصف هذا الرأي بأنه تساهل بعيد[4]، كما بين أن الراوي الذي لم يسمع إلا لفظ المستملي لا يستفيد بذلك جواز روايته لذلك عن المملي مطلقاً؛ من غير بيان الحال فيه[5].

الثاني: وهو رأي المانعين الذين لم يجوزوا الرواية عن المملي، وهذا الرأي صوبه النووي وعزاه إلى المحققين[6]، ورجحه ابن الصلاح[7]،

---

(١) الخطيب البغدادي، الكفاية، ص٧٢.

(٢) القاضي عياض، عياض بن موسى اليحصبي، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، تحقيق السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة ط١، ١٣٨٩هـ/ ١٩٧٠م، ص١٤١.

(٣) المصدر السابق، ص١٤٢.

(٤) ابن الصلاح، عثمان بن عبدالرحمن، علوم الحديث، ومعه محاسن الاصطلاح، توثيق وتحقيق عائشة عبدالرحمن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٤م ص٢٦٠.

(٥) المصدر السابق، ص٣٦٤.

(٦) النووي، إرشاد طلاب الحقائق، ص١٢٧.

(٧) العراقي، عبدالرحيم بن الحسين، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح،

وذهب إليه ابن الملقن، فقال: «وأما من لم يسمع إلا المبلغ؛ فلا يجوز له روايته عن المملي إلا أن يبين الحال»[1]

واستدل أصحاب هذا الرأي بأدلة تأتي في المسألة الثانية، لأن مكانها هناك.

وذهب العراقي في شرحه لمقدمة ابن الصلاح إلى التفريق في المسألة بين كون المملي يسمع لفظ المستملي الذي يملي عليه أو لا يسمعه، وذلك على النحو التالي:

١ - إن كان الشيخ المملي صحيح السمع، بحيث يسمع لفظ المستملي الذي يملي عليه، فسماع التلميذ صحيح، ويجوز له أن يرويه عن المملي؛ دون ذكر المستملي، كما لو سمع على الشيخ بقراءة غيره، وذلك لأن القاريء والمستملي واحد، ولكن لا يجوز أن يقول سمعت، ولا أخبرني فلان إملاء، إنما يجوز أن يقول أنبأنا فلان، ويطلق ذلك على الصحيح، وهل يجوز أن يقيد ذلك بقوله: قراءة عليه؟

يحتمل أن يقال بالجواز لأن المستملي كالقاريء على الشيخ، ويحتمل أنه لا يجوز ذلك، لأن موضوع المستملي تبليغ ألفاظ الشيخ، وليس قصده القراءة على الشيخ، والأول أظهر والله أعلم[2].

٢ - وإن كان في سمع الشيخ ثقل، بحيث لا يسمع لفظ المستملي، فإنه لا يسوغ للتلميذ الذي لم يسمع لفظ الشيخ أن يرويه عنه إلا بواسطة المستملي، أو المبلغ له عن الشيخ، أو المفهم للسامع ما لم يبلغه[3]، واستدل لذلك بحيث جابر بن سمرة قال: «سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: يكون اثنا عشر أميراً، فقال كلمه لم أسمعها، فقال أبي: إنه

ومعه مقدمة ابن الصلاح، تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان، دار الفكر، بيروت، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، ص٢٤٧.

(١) ابن الملقن، عمر بن علي، المقنع في علوم الحديث، دار فواز للنشر، الإحساء، السعودية، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م، ص٢، ص٤٠٣.

(٢) العراقي، التقييد والإيضاح، ص١٧٨، ٢٤٧، بتصرف.

(٣) المصدر السابق، ١٧٨، بتصرف.

قال: كلهم من قريش»[1]

فلم يرو جابر الكلمة التي خفيت عليه إلا بواسطة أبيه.

وهذا الذي ذهب إليه العراقي من التفريق بين كون المملي يسمع لفظ المستملي أو لا يسمعه؛ ذهب إليه أحمد شاكر- رحمه الله- حيث بين أن لا خوف من رواية الراوي عن الشيخ؛ إذا كان الشيخ المملي يسمع ما يقوله المستملي، لأنه يكون من باب الرواية بالقراءة على الشيخ، أما إذا كان الشيخ لا يسمع ما يقوله المستملي، فذكر رحمه الله اختلاف العلماء في ذلك؛ بين مجوز للراوي أن يروي عن الشيخ المملي دون ذكر الواسطة، وبين مانع من ذلك، أي أن على الراوي أن يبين سماعه ذلك بواسطة المستملي[2].

ثم ذكر بعد ذلك أن الرأي الأول هو الراجح عنده، مشيراً إلى ما نقل في التدريب من أن هذا الرأي هو الذي عليه العمل؛ لأن المستملي يسمع الحاضرين لفظ الشيخ الذي يقوله: فيبعد جداً أن يحكي عن شيخه -وهو حاضر في جمع كبير- غير ما حدث به الشيخ، ولئن فعل لَيَرُدَّنَّ عليه كثيرون ممن قرب مجلسهم من شيخهم وسمعوه وسمعوا المستملي يحكي غير ما قاله. قال «وهذا واضح جداً»[3].

وتعقيباً على ما تقدم، فإن المتأمل يجد بالنظر والتدقيق أن الصورتين -صورة السماع من المملي، وصورة السماع من المستملي -سواء في القوة والاعتبار، وأنه لا فرق بين أن يسمع الراوي -حال الإملاء- لفظ الشيخ أو لفظ المستملي؛ بشرط أن يكون المملي يسمع لفظ المستملي. نعم؛ إن إملاء المستملي يأخذ صورة القراءة على الشيخ؛ لكنه لا يأخذ حكمها؛ بسبب أن لفظ المستملي هو تكرار للفظ الشيخ، فالعبرة في الحكم في هذه المسألة للأصل لا للفرع، والأصل في الإملاء

(١) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الأحكام، باب الاستخلاف، م٩، ص٨٩، ومسلم، الجامع الصحيح، كتاب الإمارة باب الخلافة في قريش، م١٢، ص٢٠١-٢٠٣.

(٢) شاكر، أحمد محمد، الباعث الحثيث، ص١١٢.

(٣) المصدر السابق.

هو كلام الشيخ ولفظه، ثم لو نظرنا في صورة القراءة على الشيخ، واعتبارها في المرتبة الثانية بعد السماع عند جمهور العلماء، لوجدنا أن السبب في تقديم السماع على القراءة هو يقظة الشيخ وفطنته وضبطه للرواية؛ حيث يشتغل بالتحديث بنفسه، بخلاف القراءة عليه، فإنه لا يؤمن معها السهو من الشيخ أو الغفلة، ونحو ذلك، وهذا المعنى منتف في الإملاء؛ سواء أسمع الراوي لفظ الشيخ أم سمع لفظ مستمليه.

المسألة الثانية: حكم استفهام الكلمة من غير المملي:

وهذه المسألة تختلف عن سابقتها؛ بأن الراوي سمع لفظ المملي إلا بعض كلمات لم يسمعها من شيخه، فسأل عنها المستملي أو بعض الحاضرين، وللعلماء فيها رأيان:

الأول: رأي المجوزين للرواية عن المملي في الكلمة التي لم يسمعها منه، وسمعها من غيره كالمستملي ونحوه، ، وقد ورد عن بعض العلماء ما يؤيد هذا الرأي، ومن ذلك:

١ - ما ورد عن حماد بن زيد أنه سأله رجل في مثل ذلك ، فقال: «ياأبا إسماعيل، كيف قلت؟ فقال: استفهم ممن يليك»[(١)] .

٢ - وعن أبي حرب عبدالرحمن بن سلام قال: سمعت حماداً - يعني ابن سلمة- يقول: «ربما خفي علينا الحرف، فنسأل أصحابنا ما كان ، فيخبرونا، فنكتبه»[(٢)]

٣ - وعن محمد بن اسحق بن خزيمة قال: «أملى اسحق بن موسى بن عبدالله بن يزيد الخطمي الأنصاري على جماعة من أصحابنا وأنا حاضر المجلس، وكتبته بخطي، غير أني أخاف أن أكون أخذت بعض الألفاظ من المستملي ، أملى علينا عن أنس بن

---

(١) الخطيب البغدادي، الكفاية، ص٧١.

(٢) المصدر السابق.

عياض. . . عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: إن الله تعالى ليس بأعور . . . الحديث»[1]

وقد أشار الخطيب البغدادي إلى أن غير واحد من الأئمة جوز الاستفهام من المستملي ونحوه، دون أن يبين الراوي في روايته ممن أخذ الكلمة، أو ممن استفهمها[2].

وذهب الإمام أحمد-رحمه الله- إلى أن الكلمة التي استفهمها الراوي؛ إذا كانت مجتمعاً عليها، فلا بأس من نسبتها إلى الشيخ المملي[3].

قال السخاوي: «وهذا هو الذي عليه العمل بين أكابر المحدثين، الذين كان يعظم الجمع في مجالسهم جداً، ويجتمع فيها الفئام من الناس، بحيث يبلغ عددهم ألوفاً مؤلفة»[4]

الثاني: رأي المانعين؛ الذين لم يجوزوا رواية ما استفهمه الراوي إلا بالبيان له بعزوه إلى مصدره، ويؤيد ذلك:

١ - حديث جابر بن سمرة -رضي الله عنه- الذي تقدم في المسألة الأولى، وفيه أنه استفهم كلمة من أبيه لم يفهما من النبي صلي الله عليه وسلم، فبين ذلك في روايته.

٢ - وعن خلف بن تميم قال: «كتبت عن سفيان عشرة آلاف حديث أو نحوها، فكنت استفهم جليسي، فقلت لزائدة ياأبا الصلت، إني كتبت عن سفيان عشرة آلاف حديث أو نحوها، فقال لي: لاتحدث إلا بما تحفظ بقلبك وتسمع بأذنك. قال: فألقيتها»[5]

---

(١) الخطيب البغدادي، الكفاية، ص٧٠.
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق، ص٧٣.
(٤) السخاوي، فتح المغيث، م٢ص٥٥.
(٥) الرامهرمزي، الحسن بن عبدالرحمن، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م،

٣- وعن أبي نعيم أنه كان يرى فيما سقط عنه من الحرف الواحد والاسم، مما سمعه من سفيان والأعمش، واستفهم من أصحابه، أن يرويه عن أصحابه، لا يرى غير ذلك واسعاً له[١].

هذا ما ورد فيما يؤيد هذا الرأي، وهذه الأدلة هي ذاتها التي استند إليها أصحاب الرأي الثاني في المسألة الأولى التي تقدم ذكرها. ولابد من الإشارة إلى أن بعض العلماء جعل هذه المسألة مع المسألة الأولى مسألة واحدة في الحكم.

وقد مال الخطيب البغدادي إلى هذا الرأي فقال: «المستحب عندي ما حصل الاستثبات فيه»[٢]

وقال ابن كثير معلقاً على هذا الرأي: «هو القياس». وذكر أن الرأي الأول هو الأصلح للناس[٣]

وخلاصة القول أن قول الإمام أحمد في هذه المسألة؛ قول له وجاهته، وهو قول معتبر من الناحية العملية، لأن الكلمة التي صدرت من المملي ولم يسمعها الراوي، كلمة يثبت صوابها إذا أجمع عليها من حضر المجلس، ويكون الراوي قد اطمأن إلى أنها صدرت من المملي بمثل ما سمعها من المستملي أو نحوه.

المسألة الثالثة: حكم ترقيع الحديث:

والترقيع يمكن تعريفه بالآتي: هو أن يذكر المحدث سند الحديث أو متنه، ثم يذكر بقيته غيره، أو أن يكتب الراوي بعض الحديث من المحدث، ثم يكمل كتابته من غيره.

وعلى هذا يمكن تقسيم الترقيع إلى قسمين:

ص٣٨٥، ٦٠١، والقاضي عياض، الإلماع، ص١٣٦.

(١) ابن الصلاح، علوم الحديث، ص٢٦٠.

(٢) الخطيب البغدادي، الكفاية ص٧٠.

(٣) ابن كثير، إسماعيل بن أبي حفص، اختصار علوم الحديث، ومعه الباعث الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ص١١٢.

١ - ترقيع سماع: وهو أن يذكر المحدث بعض الحديث، إما السند وإما المتن، ثم يذكر بقيته غيره.

وتوضيح ذلك بما ورد عن جرير بن عبدالحميد قال: «ليس هذه الأحاديث التي أحدثكم عن الأعمش سمعتها كما أحدثكم، إنما كان الأعمش يذكر الإسناد، فيقول بعض أصحابه: خبر هذا كذا، وخبر هذا كذا، فنكتبه عنهم، ويذكر الخبر فيقول بعض أصحابه: إسناد هذا كذا وكذا، فنكتبه عنهم»[١]

٢ - ترقيع كتاب: وهو أن يكتب الراوي بعض الحديث من المحدث، ثم يكمل كتابته من غيره.

وتوضيح ذلك بما روى عن بشر بن الأزهر النيسابوري قال: «كان جرير بن عبدالحميد إذا ذكر سماعه من الأعمش قال: ديباج الأعمش لولا أنه مرقوع! كنا إذا قمنا من عند الأعمش رقعناه بعضنا من بعض لنصححها»[٢]

وعن عبدالله بن المبارك قال: «سمعت جريراً يقول: كنا نرقعها عن الأعمش»[٣]

ووضح جرير صورة ذلك بقوله: «كنا نرقعها عند الأعمش، يكتب ذا من ذا، وذا من ذا»[٤].

وهذا النوع من الرواية لم يذكر فيه العلماء شيئاً، ولكن ورد عن إبراهيم الحربي أنه ترك الكتابة عن جرير عن الأعمش، لما علم صورتها، ثم قال: «فحدثت

---

(١) الخطيب البغدادي، الكفاية، ص٧١.

(٢) المصدر السابق.

(٣) الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام البلاء، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، م٦، ص٢٣٣.

(٤) الخطيب البغدادي، الكفاية، ص٧٠.

بذلك ابن نمير[1] ، فقال : هكذا ينبغي أن يكون سماع أبي[2] ، وابن فضيل، ووكيع، ونظرائهم، مرقعاً، ولكن هؤلاء كتموا، وذاك بين»[3]

والترقيع هذا وإن لم يكن مشتهراً، فإن النفس تميل إلى رده وعدم قبوله، لما يحتمل فيه من الوهم والخطأ ، حيث لا يكون معه مقابلة أو عوض كما يظهر، والله تعالى أعلم.

المطلب الرابع

أثر الإملاء في رواية الحديث وضبطه

كان لكتاب الحديث أثر بالغ في ضبط الرواية ونقلها نقلاً دقيقاً محرراً، مما دعا كثيراً من أهل العلم إلى العناية به والحرص عليه، فهذا أنس بن مالك -رضي الله عنه- يقول: «كنا لا نعد علم من لم يكتب علمه علماً»[4] يعني لما يطرأ عليه من وهم ونسيان ، وكان يوصي أولاده فيقول: «يابني قيدوا العلم بالكتاب»[5] .

ومعلوم أن الكتاب يعين صاحبه على التثبت مما يحفظ إذا نسي أو وهم، ويؤكد ذلك قول ابن المبارك -رحمه الله- حينما سأله أبو صالح الفرا عن كتاب الحديث، فقال: «لولا الكتاب ماحفظنا»[6] .

ويبين ابن شهاب الزهري-رحمه الله- أثر الكتاب في حماية الحديث من الدس، وصونه من التحريف والزيف، فيقول: «لولا أحاديث تأتينا من قبل المشرق ننكرها لا نعرفها ما كتبت حديثاً ولا أذنت في كتابه»[7]

والنصوص في هذا الباب كثيرة يطول سردها ويصعب حصرها ، ويكفي أن

(١) يعني محمد بن عبدالله بن نمير.
(٢) يعني عبدالله بن نمير والد محمد بن نمير.
(٣) الخطيب البغدادي، الكفاية، ص٧١.
(٤) الخطيب البغدادي، تقييد العلم، ص٩٦.
(٥) المصدر السابق.
(٦) المصدر السابق، ١١٤.
(٧) المصدر السابق، ١٠٧.

نعلم أن الخطيب البغدادي-رحمه الله- ألف كتاباً في هذا الباب هو«تقييد العلم» ذكر فيه من الأحاديث والآثار ما يرشد إلى أهمية الكتاب، وأثره في حفظ العلم وضبط الحديث، ومثله في هذا الباب كتاب «دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه» للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، جمع فيه من النصوص ما يدل على أن نقل الحديث بالكتاب شاع وانتشر بعد النبي صلى الله عليه وسلم.

وإذا كان الكتاب له قيمة وأثر على الحديث ونقله، فإن الإملاء يزيد على ذلك بالضوابط ؛ التي تجعل ما تم إملاؤه كالأصل في قوة الاعتبار.

قال الطهراني: «وهو نظير الأصل في قوة الاعتبار وقلة احتمال السهو والغلط والنسيان، ولا سيما إذا كان إملاء الشيخ عن كتابه المصحح، أو عن ظهر القلب؛ مع الوثوق والاطمئنان بكونه حافظاً ضابطاً متقناً»[1].

وهذه الدرجة للإملاء جعلت البعض لا يأخذ الحديث إلا إملاءً، كزهير بن معاوية بن حُدَيج [2] وعفّان بن مسلم الأنصاري، الذي قال: «اختلفت أنا وفلان إلى حماد بن سلمة سنة؛ لا نكتب شيئاً، وسألناه الإملاء، فلما أعياه دعا بنا إلى منزله فقال: ويحكم تشلّون[3] عليّ الناس!؟ قلنا لا نكتب إلا إملاءً، فأملى بعد ذلك»[4].

لقد كان الإملاء يمثل أفضل طريق، وأحسن أسلوب؛ لنقل الحديث نقلاً صحيحاً دقيقاً بعيداً عن الوهم والنسيان والخطأ، مما جعل العلماء يحرصون عليه، ويستحبون أن يعقد المحدث العارف مجلس الإملاء للحديث، بسبب أنه أعلى مراتب الرواية والسّماع، وفيه أحسن وجوه التّحمل وأقواها[5].

---

(١) الطهراني، الذريعة، م٢ص٣٠٥، نقلاً عن تقديم محمد صادق بحر العلوم لكتاب الطوسي، م١، ص٤٠

(٢) السمعاني، أدب الإملاء، ص١١.

(٣) تشلون: تطردون، انظر ابن منظور، لسان العرب، مادة شلل، م١٣، ص٣٨٥.

(٤) السمعاني، أدب الإملاء، ص١١.

(٥) النووي، إرشاد طلاب الحقائق، ص١٦٨، وابن الصلاح، علوم الحديث، ص٣٦٤، والعراقي، فتح المغيث، ص٢٨٨، والسيوطي، تدريب الراوي،

قال الخطيب: «يستحب عقد المجالس لإملاء الحديث؛ لأن ذلك أعلى مراتب الراوين ومن أحسن مذاهب المحدثين، مع ما فيه من جمال الدين والاقتداء بسنن السلف الصالحين»[1].

فالخطيب البغدادي في قوله هذا، يبين سبب حب العلماء للإملاء، وحرصهم على عقد مجالسه، لأنه يمثل أفضل وأعلى وجوه الأخذ للحديث، وتحمله عن الشيوخ، كما يمثل أحسن أسلوب لنقل الحديث بصورة دقيقة، ويعود ذلك إلى جملة الضوابط والفوائد التي تتحصل بالإملاء؛ وهي عديدة أهمها مايلي:

أولاً: تأكيد اللقاء والسماع:

الإملاء فيه تأكيد هذا المعنى، وتحصيل هذه الفائدة، ومعلوم أن ثبوت اللقاء وحصول السماع؛ من القضايا التي يعتني بها المحدثون، ويحرصون على كشفها؛ لما ينبني عليها من حكم على الحديث، ومعرفة صحته وسلامة نقله، وخلوه من التدليس والإرسال وغير ذلك من الفوائد.

ويتم تأكيد اللقاء وحصول السماع حال الإملاء، بتسجيل تاريخ عقد المجلس، واليوم والمكان الذي حصل فيه، وأسماء من حضر.

قال الكتاني: «وطريقهم فيه -أي الإملاء- أن يكتب المستملي في أول القائمة هذا مجلس أملاه شيخنا فلان، بجامع كذا، في يوم كذا. ويذكر التاريخ»[2]

ثانياً: اعتماد الشيوخ الثقات في الرواية وتجنب الضعفاء منهم.

وهذا الأمر جعله العلماء واحداً من جملة الآداب التي يجب على المملي أن يعتمدها في إملائه؛ بحيث يروي عن ثقات شيوخه الذين حسنت طريقتهم

ص٣٢٢.

(١) الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي، م٢ص٥٦.

(٢) الكتاني، الرسالة المستطرفة، ص١٥٩.

وظهرت عدالتهم، ويتجنب الرواية عن الوضاعين والمبتدعة والفسقة[1]، كما يستحب له أن لا يقتصر في إملائه على الرواية عن شيخ واحد من شيوخه، بل يروي عن جماعتهم ويقدم من علا إسناده منهم[2].

ومعلوم عند أهل الصنعة من المحدثين أن اعتماد الثقات في الرواية، سبب لقبول الحديث والوثوق به والاطمئنان إليه، لا بل إن اعتماد ذلك منهجاً في الرواية؛ يجعل صورة نقل الحديث صورة مشرقة نقية، وينفي عن الرواية كل سبب من أسباب الضعف، ثم إن تحري علو الإسناد، وتقديم من علا إسناده من الشيوخ؛ يعد سبباً إضافياً للوثوق بالحديث وروايته، وسبباً آخر من أسباب قوته وصحته.

ثالثاً: شدة التحري ودقة الضبط عند أداء الحديث وتحمله.

وذلك بسبب أن المملي يكون مستحضر الذهن، عالماً بما يمليه، يراعى التأني والتمهل في الإلقاء، ويحرص على وضوح الصوت وحسن البيان، حتى يسمع جميع من حضر، كما أن التلميذ يكون حاضر الذهن، حسن الإنصات، دقيق الملاحظة، لا يشغله شيء غير التلقي والكتاب، فالشيخ والتلميذ كلاهما يتحقق من الحديث، فلا يقع تبعاً لذلك أي نوع من الفساد عند الأداء والتحمل.

قال السمعاني: «وأمّا إذا أملى عليك المحدث وكتبت أنت من لفظه، فلا يتطرق إليه نوع من الفساد، لأنه يعرف ما يملي، وأنت تسمع وتفهم ماتكتب»[3]

وقال السخاوي: «لكنه -أي السماع- في الإملاء أعلى؛ لما يلزم منه من تحري الشيخ والطالب، إذ الشيخ مشتغل بالتحديث، والطالب بالكتاب عنه، فهما لذلك أبعد عن الغفلة، وأقرب إلى التحقيق وتبين الألفاظ»[4].

---

(١) الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الرواي، م٢، ص١١٨.
(٢) المصدر السابق ص١١٦.
(٣) السمعاني، أدب الإملاء، ص١٠.
(٤) السخاوي، فتح المغيث، م٢ص١٩.

ونص العلماء على أن المملي يجب عليه أن لا يطيل مجلس الإملاء؛ حتى لا يؤدي ذلك إلى إضجار السامع وإملاله وسوء استماعه، ومن ثم يقع في الخطأ وسوء الحفظ [1].

قال الزهري -رحمه الله- «إذا طال المجلس كان للشيطان فيه نصيب» [2].

وقال أبو العباس محمد بن يزيد المبرد [3] «من أطال الحديث وأكثر القول فقد عرض أصحابه للملال وسوء الاستماع» [4].

ثم إذا كثر الجمع اتخذ المحدث مستملياً أو أكثر؛ بقصد توصل من يسمع لفظ المملي على بعد منه إلى تفهمه وتحققه [5]، فيحصل بذلك زيادة التفهم والتفهيم لمن حضر المجلس، ويكون الاطمئنان إلى أن كلام المملي ولفظه قد تم التأكيد عليه؛ دون أن يكون هنالك لبس أو خطأ.

قال العراقي: «وفائدته -أي المستملي- إبلاغ من لم يبلغه لفظ المملي، وإفهام من يبلغه على بعد ولم يتفهمه، فيتوصل بصوت المستملي إلى تفهمه وتحققه» [6].

واتخاذ المستملي سنة حميدة عن النبي صلى الله عليه وسلم ومن جاء بعده من السلف الصالح، ودليل ذلك:

١- حديث أبي رافع بن عمرو -رضي الله عنه- قال: «رأيت رسول الله

---

(١) الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي، م٢، ص١٨٠.

(٢) المصدر السابق، ص١٨٢.

(٣) المبرد أبو العباس محمد بن يزيد عبد الأكبر الأزدي البصري النحوي الأخباري صاحب الكامل، كان إماماً علامة فصيحاً مفوهاً موثقاً، له تصانيف كثيرة، توفي في أول سنة ست وثمانين ومائتين، انظر ترجمته في: الذهبي، سير أعلام النبلاء، م١٣، ص٥٧٦

(٤) الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي، م٢ص١٨٠

(٥) النووي، إرشاد طلاب الحقائق، ص١٦٨، وابن الملقن، المقنع، م١ص٤٠٣، والسيوطي، تدريب الراوي، ص٣٢٣

(٦) العراقي، فتح المغيث، ص٢٨٨

صلى الله عليه وسلم يخطب الناس بمنى حين ارتفع الضحى على بغلة شهباء، وعلي -رضي الله عنه- يعبر عنه، والناس بين قائم وقاعد»[1]

٢ - وحديث أبي جمرة قال: «كنت أترجم بين ابن عباس وبين الناس، فقال: إن وفد عبدالقيس . . . . الحديث»[2]

وينبغي للمستملي أن يتبع لفظ المملي، ولا يخالف لفظه في التبليغ عنه[3]، كما ينبغي أن يكون المستملي ممن تتوفر فيهم شروط وصفات، نص عليها العلماء، حتى يكون الاتفاق التام في التبليغ عن المحدث المملي، ومن هذه الشروط والصفات.

١ - أن يكون متيقظاً محصلاً؛ لا بليداً مغفلاً، حتى يؤدي العبارة على الوجه الصحيح[4].

٢ - أن يكون جهوري الصوت، حتى يبلغ لفظ المملي إلى البعيد من الحاضرين[5].

٣ - أن يكون أفصح الحاضرين لساناً، وأوضحهم بياناً، وأحسنهم عبارة،

---

(١) رواه أبو داود وأحمد وغيرهما. انظر أبو داود، سليمان بن الأشعث، السنن، مراجعة وضبط وتعليق محمد محي الدين عبدالحميد، دار الفكر، بيروت، كتاب المناسك، باب أي يوم يخطب يوم النحر، م٢، ص١٩٨، وانظر أحمد بن حنبل، المسند، م٣ ص٤٧٧

(٢) أخرجه البخاري ومسلم. انظر: البخاري، الجامع الصحيح، كتاب العلم، باب تحريض النبي) وفد عبدالقيس أن يحفظوا الإيمان والعلم، م١ ص٢٨، ومسلم، الجامع الصحيح، كتاب الإيمان، باب الأمر بالإيمان، م١، ص١٨٦.

(٣) الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي، م٢، ص٨٣، السخاوي، فتح المغيث، م٢، ص٣٣٧.

(٤) الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي، م٢، ص٨٢، والسمعاني، أدب الإملاء، ص٩٠.

(٥) المصدر السابق، ص٨٩

وأجودهم أداءً[1] .

٤ - أن يكون ممن أنس بالحديث ، واشتغل به بعض الشغل إن لم يكن الكل؛ حتى يؤمن عليه من الغلط والخطأ ، لأنه إن لم يكن مشتغلاً بالحديث وقع في الخطأ من حيث لا يدري[2] .

رابعاً : معرفة نوع الحديث ودرجته، والتحقق من صحته:

ويكون ذلك باعتناء الراوي بطرق الحديث ، وشواهده ، ومتابعيه ، وعاضده ، وهي أمور يتقوى بها الحديث ، ويرتقي من درجة إلى أخرى ، مما يزيد في الاطمئنان إلى الحديث وقبوله ، ويثبت لأجلها حكمه بالصحة أو غير ذلك ، كما يترتب عليها إظهار الخفي من العلل[3] .

خامساً : تحصيل أنواع الفوائد الحديثية الخاصة بضبط الرواية ودقة النقل، كتوضيح الغامض من الألفاظ ، وتفسير ما يحتاج إلى تفسير ، وتوضيح المبهم وتعيين المهمل من الأسماء ، ومعرفة المدرج من الأحاديث ، ومعرفة العالي من الأسانيد ، وتشكيل ما يشكل من الألفاظ والأسماء[4] ، وتخريج الأحاديث .

قال الخطيب البغدادي : «يستحب للراوي أن ينبه على فضل ما يرويه ويبين المعاني التي لا يعرفها إلا الحفاظ من أمثاله وذويه»[5] .

وقد نص العلماء على أن المملي إذا قصر عن تخريج الأحاديث لقصوره عن المعرفة بالحديث وعلله واختلاف وجوهه وطرقه وغير ذلك من أنواع علومه ، أو اشتغل عن تخريج الأحاديث بغير ذلك من المهمات ، كالتصنيف ، والافتاء ، فله

(١) المصدر السابق ص٩٣

(٢) المصدر السابق ص٩٥ .

(٣) السخاوي ، فتح المغيث، م٢ ، ص٣٣٤ .

(٤) الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي، ص١٤٠ ، والسمعاني ، أدب الإملاء، ص٦٢ ، ٦٣ ، والسخاوي، فتح المغيث، م٢ ، ص٣٣٤ ، والكتاني ، الرسالة المستطرفة، ص١٥٩ .

(٥) الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي، م٢ص١٦٨ .

أن يستعين بالحفاظ المتقنين العارفين بالتخريج [1] .

قال السيوطي -رحمه الله- في ألفيته [2] :

واختمه بالإنشاد والأشعار . . . ومتقن خرجه للقاصر

سادساً : المقابلة وتصحيح الكتاب:

ويكون ذلك بعد الفراغ من الإملاء، فإذا فرغ المحدث المملي من إملائه؛ قابل ما كتبه التلاميذ على الأصل الذي حدثهم منه إن أملى عليهم من كتاب، أو قابله على حفظه ، حتى يكون الكتاب الذي كتبه التلاميذ كالأصل في الصحة والضبط .

قال السيوطي : «جرت عادتنا بتخريج الإملاء، وتحريره في كراسة، ثم نملي حفظاً، وإذا نجز؛ قابله المملي معنا على الأصل الذي حررناه، وذلك غاية الإتقان» [3] .

وفائدة المقابلة؛ إصلاح ما فسد من الراوي بزيغ القلم وطغيانه، وتصويب ما يتذكره الشيخ عند المعارضة؛ ما لعله سبق إلى لفظه إن أملى من حفظه، لأن الحفظ يخون [4] .

قال ابن الصلاح : «وإذا نجز الإملاء ، فلا غناء عن مقابلته وإتقانه، وإصلاح ما فسد منه بزيغ القلم وطغيانه» [5]

---

(١) المصدر السابق، ص١١٧ ، والنووي، إرشاد طلاب الحقائق، ص١٧٠ ، والعراقي، التقييد والإيضاح، ص٢٤٩ ، والسيوطي، تدريب الراوي، ص٣٢٦ ، والسيوطي، الألفية في مصطلح الحديث، شرح وتحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة ص٢٤٩ .

(٢) السيوطي، الألفية، ص٢٤٨ .

(٣) السيوطي، تدريب الراوي، ص٣٢٦

(٤) الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي، م٢، ص١٩٠ ، والعراقي، التقييد والإيضاح، ص٢٥٠ ، والسيوطي، تدريب الراوي، ص٣٢٦ .

(٥) ابن الصلاح، علوم الحديث، ص٣٦٧ .

وقد نص القاضي عياض، على أن مقابلة النسخة بأصل السماع، ومعارضتها متعينة، وأنه لا يحل للمسلم التقي الرواية ما لم يقابل بأصل شيخه، أو نسخة تحقق ووثق بمقابلتها بالأصل [1].

وورد عن أهل العلم أخبار تدل على أن الكتاب بدون معارضة؛ لا قيمة له ولا اعتبار، وأن من كتب من غير مقابلة لا يكون صنع شيئاً.

فعن هشام بن عروة، عن أبيه أنه كان يقول: «كتبت؟ فأقول: نعم، قال: عرضت كتابك؟ قلت: لا. قال: لم تكتب» [2]

وعن أبي محمد أفلح بن بسام، قال: «كنت عند القعنبي، فكتبت عنه، فقال لي: كتبت؟ قلت: نعم. قال: عارضت؟ قلت: لا. قال: لم تصنع شيئاً» [3]

وقال الأخفش [4]: «إذا نسخ الكتاب ولم يعارض، ثم نسخ ولم يعارض، خرج أعجمياً» [5]

وأفضل المعارضة؛ أن يعارض الطالب بنفسه كتابه بكتاب الشيخ مع الشيخ؛ إذا حدث الشيخ من كتابه، لما يجمع ذلك من وجوه الاحتياط والإتقان من الجانبين [6].

ويجب أن يكون الأصل الذي يقابل عليه الراوي لمحدث حافظ متقن، حيث لا يعبأ بأصل غير المتقن منهم، لأنه مظنة التحريف والخطأ. وممن ذهب إلى ذلك

---

(١) القاضي عياض، الإلماع، ص١٥٨.

(٢) الخطيب البغدادي، الكفاية، ص٢٣٧، والقاضي عياض، الإلماع، ص١٦٠، وابن عبدالبر، يوسف بن عبدالله، جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله، دار الفكر، بيروت، م١، ص٩٣.

(٣) الخطيب البغدادي، الكفاية، ص٢٣٧.

(٤) الأخفش، هو أبو عبدالله الحسين بن معاذ بن حرب.
انظر: ابن الجوزي، عبدالرحمن بن علي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م، م١٢، ص٢٨٣.

(٥) الخطيب البغدادي، الكفاية، ص٢٣٧.

(٦) ابن الصلاح، علوم الحديث، ص٣١١.

يحيى بن سعيد القطان؛ الذي بين أنه لا يلتفت إلى أصل غير متقن، وأنه يجب الاعتماد على أصول المتقنين، كشعبة، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وحماد بن زيد [1]، وممن ذهب إلى هذا الرأي كذلك، ابن المديني؛ الذي أنكر حديثاً، فقال محمد بن يونس: هو في أصله-أي أصل راويه- فقال: «أخر يا أخي اللعب، لا تعبأ بأصل رجل غير متقن» [2]

المطلب الخامس

أمثلة ونماذج من الإملاء وكتب الأمالي

الناظر في كتب الحديث رواية؛ يجد أن الرّواة لم يلتزموا إيراد لفظ الإملاء في رواياتهم، بل يجدهم لم يذكروا ذلك إلا بصورة نادرة، وسبب ذلك كما يظهر يعود إلى أمرين:

الأول: عدم إفراد الإملاء بطريق منفصلة ودخوله في السماع، مما جعل الرواة لا يفرقون عند التحديث بين السماع إملاءً والسماع من غير إملاء، وجعلهم يستخدمون ألفاظاً واحدة للقسمين، لأنهما جميعاً يمثلان طريقاً واحداً من بين طرق التحمل.

الثاني: كان الرواة يثبتون لفظ الإملاء وينصون عليه -في العادة- في أول المجلس وفي نهايته، ولم يكن ذكر ذلك عند كل حديث وفي كل رواية، ومن الأمثلة الدالة على ذلك.

١ - جزء فيه مجلسان من إملاء النسائي -رحمه الله- [3] يشتمل على سبعة وأربعين حديثاً، وهو من رواية أبي العباس أبيض بن محمد بن

---

(١) الخطيب البغدادي، الكفاية، ص٢٤٠

(٢) المصدر السابق، ص٢٤١

(٣) الكتاب مطبوع، حققه وخرج أحاديثه أبوإسحق الجويني الأثري، مكتبة التربية الإسلامية، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

أبيض القرشي قال: «ثنا أبوعبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي إملاء سنة ثلاثمائة قال. . .» وذكر الأحاديث.

وفي نهاية الجزء، أثبت الراوي العبارة التالية: «آخر إملاء النسائي، والحمد لله رب العاملين، وصلواته على سيدنا محمد وآله. .».

٢ - أمالي المحاملي (الأجزاء المحامليات)[١]: كتاب يشتمل على ثلاثة وثلاثين حديثاً وخمسمائة حديث، أملاها أبو عبدالله الحسين بن إسماعيل المحاملي، المتوفى سنة (٣٣٠هـ) في خمسة وعشرين مجلساً، تقع في تسعة أجزاء، وفي بداية الكتاب، قال راويه عن المحاملي أبو محمد عبدالله بن عبيد الله بن يحيى البيّع: «مجلس إملاء أبي عبدالله الحسين بن إسماعيل المحاملي، يوم الأحد مستهل رجب، سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة»، وفي نهايته قال: «آخر مجلس أملاه أبو عبدالله بن المحاملي علينا. . .».

وإذا ما استعرضنا الكتاب فإننا نجد أن الراوي أثبت في بداية بعض المجالس لفظ الإملاء مثل: «مجلس آخر إملاء لثمان خلون من رجب»[٢] «مجلس آخر إملاء»[٣]، «مجلس إملاء في صفر سنة ثلاثين وثلاثمائة»[٤] أما في نهاية المجالس، فلم يذكر ذلك إلا في نهاية المجلس الرابع والعشرين، حيث قال: «وهو آخر مجلس إملاء المحاملي رضي الله عنه، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم وكرّم وعظّم»[٥]

وأما في أثناء الرواية، فلم يذكر الراوي التحمل إملاء إلا في بضعة أحاديث،

---

(١) الكتاب مطبوع، حققه وخرج أحاديثه الدكتور إبراهيم القيسي، ونال به محققه درجة الدكتوراة في الحديث، المكتبة الإسلامية عمان الأردن، ط١/ ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

(٢) المحاملي، الحسين بن إسماعيل، ص٩١.

(٣) المصدر السابق، ص١٣١، ١٤٩.

(٤) المصدر السابق، ص٣٠١.

(٥) المصدر السابق، ص٤٣٠.

وكل حديث منها يقع في بداية مجلس مثل:

حديث١٣٨: قال أبو محمد عبدالله بن البيّع: ثنا أبو عبدالله الحسين بن إسماعيل المحاملي إملاء، قال ثنا يوسف بن موسى. . . إلخ[١]

وحديث ٢٤٥: قال أبو محمد بن البيّع: ثنا أبو عبدالله الحسين بن إسماعيل المحاملي إملاء ثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي. . إلخ[٢]

وهكذا نجد أن إيراد لفظ الإملاء لا يكون مع الروايات جميعاً، إنما يكون في بداية المجالس وفي نهايتها، وعلى ندرة يكون مع بعض الأحاديث، وفيما يلي نعرض لبعض الأحاديث التي رويت بلفظ الإملاء، لنتبيّن أن بعضها روي كذلك من أجل بيان الفروق في ألفاظ الرواية، أو لبيان فائدة من الفوائد الحديثية:

١ - روى البخاري في صحيحه بسنده قال: حدثنا مسلم بن إبراهيم، حدثنا عبدالله بن المبارك، حدثنا موسى بن عقبة، عن سالم، عن أبيه رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «من أخذ من الأرض شيئاً بغير حقه. .»

قال أبو عبدالله: «هذا الحديث ليس بخراسان في كتاب ابن المبارك، أملاه عليهم بالبصرة»[٣]

٢ - وروى مسلم في صحيحه بسنده قال: حدثنا عن الرحمن بن بشر العبدي، حدثنا بهز، حدثنا وهيب، حدثنا عمرو بن يحيى بمثل إسنادهم، واقتص الحديث وقال فيه: فمضمض واستنشق. . .

قال بهز: أملى عليّ وهيب هذا الحديث، وقال وهيب: أملى عليّ عمرو بن

---

(١) المصدر السابق، ص١٦٩.

(٢) المصدر السابق، ص٢٥٥.

(٣) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب المظالم، باب إثم من ظلم شيئاً من الأرض، م٣، ص١٤٢.

يحى هذا الحديث مرتين[1] .

٣ - وروى أحمد في مسنده بسنده قال: حدثنا يحيى بن ادم، حدثنا سفيان، عن يحيى بن عبدالله الجابر التميمي، عن أبي الماجد قال: جاء رجل إلى عبدالله، فذكر القصة، وأنشأ يحدث عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم: (إن أول رجل قطع في الإسلام أو من المسلمين).

قال يحيى: أملاه علينا سفيان إملاء[2].

هذه بعض الأمثلة للرواية باستخدام لفظ الإملاء عند التحديث، وأنت كما ترى أن الراوي إنما أورد اللفظ لإبراز فائدة من الفوائد، وهذا لا يعني أنه لم تقع الرواية بلفظ الإملاء بصورة الرواية الطبيعية أو الاعتيادية، بل إن هناك من الأمثلة المبثوثة في مصادر الحديث، ما يدل على ذلك وما يغني عن إيراده في البحث.

كتب الأمالي:

كتب الأمالي كثيرة يصعب حصرها، ولا يُعرف عددها، بسبب أن أجزاء وكتباً أمليت دون أن تسمى بذلك، وبدليل ما يرد في بعض الروايات من قول الراوي (حدثنا فلان إملاء من كتابه)، دون أن نجد إشارة إليه.

وكتب الأمالي لا تقتصر على الحديث، بل تتعداه إلى غيره من الفنون، كالتفسير والفقه والنحو، واللغة، وغيرها، وسوف أقتصر في البحث على إيراد بعض الأمثلة لكتب الأمالي في الحديث:

١ - الأمالي في آثار الصحابة -لعبد الرزاق بن همام الصنعاني، المتوفى سنة ٢١١هـ[3].

---

(١) مسلم، الجامع الصحيح، كتاب الطهارة، باب في وضوء النبي، م٣، ص١٢٣

(٢) أحمد، المسند، م١، ص٤١٩.

(٣) الكتاب مطبوع، تحقيق وتعليق مجدي السيد إبراهيم، مكتبة الفرقان، القاهرة.

٢ - أمالي أبي جعفر محمد بن القاسم البختري، المتوفى سنة٣٤٣هـ[١]

٣ - أمالي العشيات -للحاكم النيسابوري، أبي عبدالله محمد بن عبدالله المتوفى سنة٤٠٥ه[٢]- .

٤ - أمالي القضاعي أبي عبدالله محمد بن سلامة الشافعي، المتوفى سنة ٤٥٤هـ[٣] .

٥ - أمالي أبي الفضل محمد بن ناصر بن محمد بن علي بن عمر السّلامي الشافعي ثم الحنبلي المتوفى سنة٥٥٠هـ[٤]

٦ - الأمالي الشارحة على مفردات الفاتحة، لأبي القاسم عبدالكريم بن محمد بن عبدالكريم ابن الفضل القزويني، المتوفى سنة٦٢٣هـ، وهو ثلاثون مجلساً أملاها أحاديث بأسانيدها عن أشياخه، وتكلم عليها وشرحها[٥]

٧ - الإمتاع بالأربعين المتباينة بشرط السماع، للحافظ ابن حجر العسقلاني أحمد بن علي المتوفى سنة ٨٥٢هـ أملى فيه خمسة وأربعين حديثاً من مروياته العاليات في ستة عشر جزءاً[٦]

---

(١) حاجي خليفه، كشف الظنون ،م١،ص١٦٣.

(٢) المصدر السابق، ص١٦٤، والكتاني ، الرسالة المستطرفة، ص١٥٩.

(٣) حاجي خليفة: كشف الظنون،م١ ، ص١٦٥.

(٤) المصدر السابق، ص١٦٣، الكتاني، الرسالة المستظرفة، ص١٦٠.

(٥) حاجي خليفة: كشف الظنون، م١،ص١٦٤، والكتاني الرسالة المستطرفة، ص١٦٠.

(٦) الكتاب مطبوع، نشر الدار السلفية، الكويت سنة١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

نتائج البحث والتوصيات

١ - يظهر لنا من تاريخ الإملاء أن حركة الإملاء كانت مقترنة مع النشاط العلمي، ووجود الحفاظ بصورة خاصة، فبوجودهم كان الإملاء، وبذهابهم انقطع الإملاء، كما يتبين لنا أن حركة الإملاء كانت قوية في القرون الأولى قبل أن تستقر الأحاديث في المصنفات وبعد ذلك ضعف الإملاء واندرس.

٢ - يتبين لنا من البحث أثر الكتاب، وأهميته في تقييد العلم، مما دفع العلماء إلى الحث على عقد مجالس الإملاء.

٣ - تشير حركة الإملاء إلى أن كتاب الحديث كان قبل المائة الأولى للهجرة، وأنه لم ينقطع منذ عهد النبي صلى الله عليه وسلم، مما يرد قول من يدعي أن كتابة الحديث كانت على رأس المائة الأولى للهجرة.

٤ - من خلال موضوع الإملاء، يظهر لنا دور كتاب الحديث في نقل الحديث وضبطه وبخاصة في القرون الثلاثة الأولى للهجرة، حيث استقرت مع نهاية القرن الثالث معظم الأحاديث في الكتب والدواوين.

٥ - يظهر لنا من موضوع الإملاء؛ أن نقل الحديث بالكتاب في عصور نقل الرواية، كان أكثر شيوعاً من التحديث الشفهي.

٦ - يظهر من خلال البحث؛ اعتناء المحدثين بالطرق والوسائل التي تضبط رواية الحديث، وتعمل على نقله نقلاً دقيقاً محرراً.

٧ - موضوع المقابلة لما يملي؛ من الموضوعات الجديرة بالعناية والاهتمام من قبل أهل العلم، لأنه الأسلوب الأمثل في القضاء على ظاهرة

التصحيفات والتحريفات والأخطاء الفادحة التي تقع في الكتب والمصنفات.

٨- يوصي الباحث بإحياء مجالس الإملاء، تأسياً بالسلف الصالح -رضي الله عنهم- وتحصيلاً لفائدة نقل العلم بصورة دقيقة، وبخاصة درس الحديث الشريف الذي يحتاج إلى رعاية وعناية في نقله وتبليغه.

٩- يعد الإملاء أسلوباً من أساليب التعليم الناجحة، لما فيه من شدة التحري والتدقيق من قبل العالم والمتعلم، وهو بدوره يعود العالم على التحضير لما يلقيه، وتوثيق المعلومات التي ينقلها، كما يعود طالب العلم على الانتباه، وحسن الإنصات، وتفحص ما يلقى إليه من علم.

١٠- يتبين لنا من اتخاذ المستملي، أهمية أن يكون الصوت واضحاً، وأن يكون كلام العالم بيناً، حتى يكون التلقي للعلم سليماً بعيداً عن السقط والتحريف، ويوصي الباحث بضرورة استخدام التقنيات الحديثة في تحقيق ذلك، كاستخدام مكبرات الصوت، واستخدام شاشات التلفاز في القاعات والمدرجات الواسعة.

١١- من استعراض كتب الأمالي، يتبين لنا تأثر أصحاب العلوم الأخرى من موضوع الإملاء، الذي داوم عليه الحفاظ، ووضعوا له من الضوابط والآداب ما جعله أسلوباً مميزاً في الدرس ونقل العلم.

تم البحث والحمد لله رب العالمين.. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

فهرس المراجع

الأعظمي، محمد مصطفى، دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، جامعة الرياض، الرياض١٣٩٦هـ.

البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، المطبعة الميمنية، القاهرة ١٣١٣هـ.

ابن الجوزي، عبدالرحمن بن علي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

حاجي خليفة، مصطفى بن عبدالله، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، وكالة المعارف الجليلة، استنبول١٣٦٠هـ/ ١٩٤١م.

ابن حنبل، أحمد، المسند، وبهامشه منتخب كنز العمال للمتقي الهندي، دار صادر بيروت.

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي:

١ - تقييد العلم تحقيق يوسف العش، المعهد الفرنسي للدراسات العربية، دمشق ١٩٤٩م.

٢ - الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١. ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

٣ - الكفاية في علم الرواية، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن ١٣٥٧هـ.

أبو داود، سليمان بن الأشعث، السنن، مراجعة وضبط وتعليق محمد محي الدين عبدالحميد، دار الفكر، بيروت.

ابن دقيق العيد، تقي الدين، الاقتراح في بيان الاصطلاح، دار الكتب العلمية، بيروت.

الذهبي ، محمد بن أحمد:

١ - سير أعلام النبلاء ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط٧, ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٢ - الموقظة في علم مصطلح الحديث، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، سوريا، ط١, ١٤٠٥هـ.

الرامهرمزي، الحسن بن عبدالرحمن، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر ، بيروت ط١ . ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

الزبيدي، محمد مرتضى، تاج العروس، دار صادر ، بيروت، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.

السخاوي، محمد بن عبدالرحمن، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ . ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

السمعاني، عبدالكريم بن محمد، أدب الإملاء والاستملاء، دار الكتب العملة، بيروت، ط١, ١٤٠١هـ/ ٩١٨٨١م.

السيوطي، أبو الفضل عبدالرحمن:

١ - الألفية في مصطلح الحديث، شرح وتحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة.

٢ - تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ومعه التقريب، تحقيق عرفات العشا حسونة، دار الفكر، بيروت ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

شاكر، أحمد محمد، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، ومعه اختصار علوم الحديث لابن كثير، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

ابن الصلاح، عثمان بن عبدالرحمن، علوم الحديث، ومعه محاسن الاصطلاح للبلقيني، توثيق وتحقيق عائشة عبد الرحمن ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٤م.

ابن عبدالبر، يوسف بن عبدالله، جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله، دار الفكر، بيروت.

العراقي، عبد الرحيم بن الحسين:

١ - التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، ومعه مقدمة ابن الصلاح، تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان، دار الفكر، بيروت ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٢ - فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، تحقيق وتعليق محمود ربيع، دار الفكر، بيروت ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

ابن العماد الحنبلي، أبو الفلاح عبدالحي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، مكتبة القدسي، القاهرة ١٣٥٠هـ.

أبوغدة، عبدالفتاح، مقدمة بلغة الأريب في مصطلح آثار الحبيب للزبيدي، مطبوع مع كتاب قفو الأثر في صفوة علوم الأثر، لابن الحنبلي، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، سوريا، ط١، ١٤٠٨هـ.

القاضي عياض، عياض بن موسى البحصبي، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع تحقيق السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ط١، ١٣٨٩هـ/ ١٩٧٠م.

الكتاني، محمد بن جعفر، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٤ ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

ابن كثير، إسماعيل بن أبي حفص، اختصار علوم الحديث، ومعه الباعث الحثيث، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١. ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

المحاملي، الحسين بن إسماعيل، أمالي المحاملي، حققه وخرج أحاديثه، د. إبراهيم القيسي، المكتبة الإسلامية، عمان، الأردن، ط١, ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

مسلم بن الحجاج النيسابوري، الجامع الصحيح، ومعه شرح النووي، دار الفكر،

بيروت، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

ابن الملقن، عمر بن علي، المقنع في علوم الحديث، دار فواز للنشر، الإحساء، السعودية، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة.

النحاس، أحمد بن محمد، صناعة الكتاب، دار العلوم العربية، بيروت ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

النسائي، أحمد بن شعيب، جزء فيه مجلسان من الإملاء، حققه وخرج أحاديثه أبوإسحاق الحويني، مكتبة التربية الإسلامية، القاهرة، ط١ ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

النووي، يحيى بن شرف:

١ - إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٢، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٢ - التقريب، ومعه شرح السيوطي، تدريب الراوي، تحقيق عرفات العشا حسونة، دار الفكر، بيروت ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

****